العرب
الخميس 2021/10/28
السنة 44 العدد 12223

مصر تتطلع إلى اللحاق بكبار اللاعبين في سوق صناعة الأدوية

خطط حكومية لتوطين القطاع عبر استقطاب المزيد من الشركات العالمية بغية تحقيق الأمن الدوائي

انتقلت مصر إلى مرحلة أخرى في طريق تعزيز قدرتها على جذب الاستثمار في مجال صناعة الأدوية من خلال توسيع النوافذ أمام رؤوس الأموال الأجنبية بعد تدشين "مدينة الدواء" قبل أشهر، والتي يعتبرها العديد من الخبراء خطوة مهمة نحو تحويل البلاد إلى مركز إقليمي في هذا المضمار.

بقواعد وأدوات بسيطة هكذا يمكنك تحضير منتج فعال

القاهرة – وسعت مصر من طموحاتها لزيادة الاستثمار في مجال الرعاية الصحية من خلال تكثيف الجهود لإزالة كافة العراقيل التي تعترضها وخاصة في قطاع الأدوية لتقليص الارتهان للاستيراد وعدم استغلال القدرات الإنتاجية المتوفرة لهذه الصناعة المدرة للملايين من الدولارات.

وتتطلع القاهرة للحاق بكبار اللاعبين في سوق صناعة الأدوية وتطمح في أن تساهم "مدينة الدواء"، التي تم افتتاحها قبل فترة في تحويل البلاد إلى مركز إقليمي في هذا المضمار من خلال تأمين الأسواق المحلية والإقليمية بمنتجات عالية الجودة.

عمرو ممدوح

مدينة الدواء خطوة لتحويل البلاد إلى مركز إقليمي لهذه الصناعة

وقال عمرو ممدوح رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة جيبتو فارما، المعروفة أيضا باسم "مدينة الدواء"، في مقابلة مع وكالة شينخوا إن "تحقيق الأمن الدوائي واستقطاب الشركات العالمية وتوطين صناعة الأدوية من بين أهداف الشركة الأساسية".

وكان الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي قد دشن في شهر أبريل الماضي مدينة الدواء التي يعتبرها خبراء في القطاع أنها إحدى أكبر المدن من نوعها في منطقة الشرق الأوسط، بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من الدواء وتصديره.

وتقع المدينة في محافظة القليوبية شمال القاهرة، وتغطي مساحة 180 ألف متر مربع، وهي مجهزة بتقنيات وأنظمة متطورة في إنتاج الأدوية لجذب كبريات الشركات العالمية في هذا المجال.

وأوضح ممدوح أن المرحلة الحالية من المدينة تغطي مساحة تقدر بحوالي 120 ألف متر مربع وتشمل مباني لإنتاج الأدوية التقليدية والإدارة والخدمات الصناعية والشبكات.

أما المرحلة المستقبلية فستغطي مساحة تصل إلى قرابة 60 ألف متر مربع، ومن المقرر أن تشمل مصانع تنتج البدائل الحيوية وأدوية الأورام ومضادات حيوية وأدوية هرمونية ولقاحات.

وتشمل المباني المرتبطة بالطب التقليدي مصنعا لخطوط إنتاج المستحضرات الصلبة للأقراص والكبسولات والأكياس الفوارة وتركيبات المساحيق. كما يوجد مصنع للتحضير شبه الصلب يتضمن خطوط إنتاج للمراهم والكريمات وكبسولات الجيلاتين.

بالإضافة إلى ذلك، يضم المبنى مصنعا للمستحضرات السائلة يحتوي على خطوط إنتاج القطرات الفموية، إلى جانب مصنع آخر مخصص للمستحضرات المعقمة يشمل خطوط إنتاج القطرات العينية ومخدر الأسنان والأمبولات والسوائل الوريدية.

ودفع ارتفاع فاتورة إنفاق المصريين على الرعاية الصحية بعض شركات الدواء العالمية إلى توسيع استثماراتها في البلاد وإعلانها عن افتتاح خطوط إنتاج ومصانع جديدة في البلاد، لتلبية الطلب المتصاعد على الدواء والعلاج.

وفي نوفمبر 2019، كشفت ست شركات دواء عالمية هي جونسون آند جونسون وفايزر وإيلي ليلي وفارما وغلاكسو سميثكلاين وموندفارما أنها ستضخ استثمارات جديدة تستهدف تلبية طلب السوق المحلية، فضلا عن استهداف التصدير للأسواق الأفريقية.

وكانت الشركة المصرية القابضة للمستحضرات الحيوية واللقاحات (فاكسيرا) قد وقعت في أبريل الماضي اتفاقيتين مع شركة سينوفاك الصينية للمستحضرات الدوائية الحيوية لتصنيع لقاح سينوفاك لفايروس كورونا المستجد.

وتشهد سوق الدواء المصرية عمليات اندماج واستحواذ من جانب بعض الشركات العربية، بقيادة مجموعة الحكمة الأردنية التي أعلنت مطلع 2021 عن نيتها للاستحواذ على شركة غلاكسو سميثكلاين البريطانية بهدف التوسع في السوقين المصرية والتونسية.

وبعد أسابيع من ذلك، أبرمت شركة بوش هيلث الكندية اتفاقية لبيع حصتها بالكامل في شركة آمون للأدوية المصرية لشركة أبوظبي القابضة، مقابل 740 مليون دولار.

وتشير تقديرات بحث الدخل والإنفاق الصادر عن جهاز الإحصاء الحكومي أن المصريين ينفقون نحو 9.9 في المئة من إجمالي دخلهم على الرعاية الصحية، والتي تعادل حوالي 316 دولار سنويا.

ويبلغ عدد الأسر 23.45 مليون أسرة، ما يزيد حجم الإنفاق الكلي سنويا على الرعاية الصحية إلى قرابة 7.5 مليار دولار، إلى جانب فرص الانطلاق من السوق المصرية إلى مختلف دول المنطقة، وبشكل رئيسي أسواق أفريقيا.

وأوضح ممدوح أن استراتيجية الشركة تتمثل في اختراق السوق المحلية والعالمية بشكل أخلاقي وإنتاج أدوية عالية الجودة.

وقال "ندرك دائما أننا موجودون لخدمة مجتمعنا، لذلك فإن تحسين أعمالنا هو أولوية قصوى تنعكس في خطتنا للوصول إلى مستويات جديدة من المنافسة، مع تحقيق نتائج قوية".

> **7.85**
> مليار دولار حجم مبيعات سوق الدواء المصرية خلال العام الماضي بحسب الأرقام الرسمية

وخلال الفترة الماضية، انتقلت العمليات من مرحلة التطوير الجوهرية إلى المزيد من الإنتاج في البرامج المعنية بهدف زيادة طاقة الإنتاج لتغطية احتياجات السوق المحلية.

ويصل عدد مصانع الدواء في مصر نحو 152 مصنعا، بالإضافة إلى 700 خط إنتاج، وقرابة 17 ألف مستحضر، بينما يصل عدد الأدوية المتداولة في السوق نحو 6300 دواء متداول.

وتنتج مصر 88 في المئة من احتياجاتها المحلية وتسعى لسد فجوتها الاستهلاكية البالغة 12 في المئة من الأدوية التي يحتاجها السوق، خاصة أنها أدوية يتم استيرادها بالكامل لأنها شديدة التعقيد، مثل أدوية مرض السرطان.

وقال ممدوح إن "مدينة الدواء تهدف أيضا إلى تمكين المواطنين المصريين من تلبية احتياجات الرعاية الصحية"، مؤكدا أن "الشركة ملتزمة بمعايير أخلاقية عالية، كونها مزودا للأدوية بالجودة والسعر التنافسي".

وتبدي شركة جيبتو فارما التزامها بالاستخدام الفعال للموارد لتأمين دواء فعال دون تأثير على البيئة، وهي تهدف إلى أن تكون الشريك الموثوق به للنخبة في مجال الرعاية الصحية من خلال العمل بمعايير عالية لتمكين السكان من الحصول على دواء فعال وآمن وعالي الجودة.

وبحسب تصريح سابق لرئيس الوزراء مصطفى مدبولي، بلغ حجم مبيعات سوق الدواء المصرية خلال العام الماضي حوالي 125 مليار جنيه (7.85 مليار دولار)، في حين بلغت نسبة التصنيع المحلي لاحتياجات مصر من الدواء 88 في المئة ويتم استيراد نسبة 12 في المئة المتبقية.

أرباح مايكروسوفت تفوق التوقعات بفضل البرامج السحابية

واشنطن – تخطت العوائد الفصلية لشركة مايكروسوفت تقديرات المحللين بعد المبيعات الكبيرة لبرامجها السحابية في الربع الأول من السنة المالية الحالية، التي بدأت في يوليو الماضي، وذلك للربع الحادي عشر على التوالي.

وحقق عملاق برمجيات أجهزة الكمبيوتر ارتفاعا لصافي الدخل في الربع الأول، بما في ذلك المزايا الضريبية إلى 20.5 مليار دولار، أو ما يعادل 2.71 دولار للسهم.

وقالت شركة صناعة البرمجيات، ومقرها في ريدموند في واشنطن، في بيان إن "الإيرادات في الربع الأول المنتهي في الثلاثين من سبتمبر قفزت 22 في المئة إلى 45.3 مليار دولار".

وتجاوزت الإيرادات المتحققة لدى الشركة متوسط تقديرات المحللين الذين شملهم مسح بلومبرغ، والبالغة 43.9 مليار دولار.

وارتفعت أرباح الشركة باستثناء مكاسب ضريبية إلى 2.27 دولار للسهم، مقارنة مع توقعات المحللين عند 2.07 دولار.

وذكرت الشركة في بيانات منشورة على منصتها الإلكترونية أن إجمالي هامش الربح، أو النسبة المئوية للمبيعات بعد طرح تكاليف الإنتاج، تقلص "قليلا" إلى 71 في المئة. ومن دون تأثير التغيير المحاسبي، كان إجمالي هامش الربح، قد اتسع بمقدار 4 نقاط مئوية.

وأرجع الرئيس التنفيذي للشركة ساتيا ناديلا نجاح مايكروسوفت في مجال الحوسبة السحابية إلى تسريع وتيرة صفقات برامج أزور، التي تخزن البيانات وتدير التطبيقات للشركات.

وفضلا عن ذلك، تستمر برامج أوفيس المستندة إلى الإنترنت في وتيرة النمو، حيث تقنع الشركة المستهلكين بالدفع مقابل الحصول على الإصدارات المتطورة والعقود الموسعة، فقد ارتفعت مبيعات أوفيس 365 بنسبة 23 في المئة.

وزادت مبيعات أزور والخدمات السحابية الأخرى بنسبة 50 في المئة، أي أقل بقليل من معدل 51 في المئة في الربع الرابع من السنة المالية الماضية.

ونسبت وكالة بلومبرغ إلى دان مورغان ، كبير مديري المحفظة في شركة ساينوفيس تراست كو التي تمتلك أسهما في مايكروسوفت، قوله "اعتدنا القول إننا بصدد إقامة حفل ضخم إذا تمكنوا من تحقيق نمو في الإيرادات يزيد عن 10 في المئة".

وأضاف "الآن أصبحوا يقاربون ضعف ذلك، ويبدو أن أزور في الآونة الأخيرة كانت نوعا ما تستحوذ على حصة أكبر قليلا في السوق".

وكسبت أسهم مايكروسوفت حوالي واحد في المئة خلال التداولات الممتدة بعد نشر نتائج الأعمال الثلاثاء الماضي، إثر ارتفاعها إلى 310.11 دولار في نيويورك.

وارتفع السهم بنسبة 4.1 في المئة في الربع الأول من السنة المالية الجارية، في حين لم يتغير مؤشر ستاندرد آند بورز 500 في نفس الفترة.

لا شيء يفوق قدرتنا على المنافسة في السوق

مؤشرات سلبية تؤكد انحدار الثقة في الاقتصاد التركي

إسطنبول – تكشف المؤشرات الرسمية أن الثقة في الاقتصاد التركي بلغت مستوى متدنيا بسبب ارتباك السياسات النقدية والمالية، التي يريد أن يفرضها الرئيس رجب طيب أردوغان دون إدراك للانعكاسات السلبية التي تخلفها على القدرة الشرائية للمواطنين.

وأظهرت بيانات حديثة نشرها معهد الإحصاء التركي الأربعاء أن مؤشر الثقة في الاقتصاد انخفض واحدا في المئة على أساس شهري في أكتوبر الماضي ليصل إلى 101.4 نقطة.

وسجل المؤشر، الذي يشير إلى نظرة متفائلة عندما يتجاوز 100 نقطة ونظرة متشائمة عند أقل من ذلك، أدنى مستوى له العام الماضي قبل أن يتعافى مع تخفيف إجراءات مكافحة فايروس كورونا خلال الصيف.

وكان المؤشر قد قفز فوق 100 نقطة في شهر يوليو الماضي للمرة الأولى منذ مايو 2018. وأظهرت بيانات الأسبوع الماضي تراجع ثقة المستهلكين بواقع 3.6 في المئة إلى 76.8 في المئة في أكتوبر وهو أدنى مستوى منذ 2009

وفي ظل استمرار زيادة التضخم هوت الثقة في العام الماضي بعد تضرر الاقتصاد التركي من إجراءات مكافحة الجائحة.

وتسارع التضخم الاستهلاكي للشهر الرابع على التوالي في سبتمبر الماضي، حيث سجلت الأسعار ارتفاعا سنويا بواقع 19.58 في المئة مقارنة مع 19.25 في المئة قبل شهر.

ولم تتغير كثيرا الزيادة السنوية في تكلفة الغذاء، التي تشكل نحو ربع سلة المستهلك، لتستقر عند 28.79 في المئة، وسط ضعف قيمة الليرة أمام الدولار وعراقيل الإمدادات وأثر الطقس الجاف على المحاصيل.

ومن أجل تفادي هذه المشكلة المزمنة وسّعت الحكومة مطلع الشهر الجاري شبكة متاجر تديرها تعاونية زراعية محاولة ضبط أسعار الأغذية.

> **الزيادة في تكلفة الغذاء وهي ربع سلة المستهلك استقرت عند 28.79 في المئة وسط ضعف الليرة وعراقيل الإمدادات والجفاف**

وتدير تعاونيات الائتمان الزراعي قرابة 500 متجر بقالة في أنحاء البلاد وفقاً لموقعها الإلكتروني. وتقول إنه يمكن لزيادة عدد المتاجر بنحو ألف أن تجعلها منافسة لسلاسل البقالة الرئيسية بما فيها بي.أي.أم بيرليسيك ماغازالار.

ونقلت وسائل إعلام محلية عن أردوغان قوله في الرابع من أكتوبر الجاري إن "الأسواق التي تديرها تعاونيات الائتمان الزراعي مريحة من حيث الأسعار والجودة".

وقال "أمرنا بفتح حوالي ألف متجر جديد في جميع أنحاء البلاد لأن خطوة كهذه ستساعد في تحقيق توازن السوق".

وتؤدي المعدلات المرتفعة للتضخم عادة إلى تآكل القوة الشرائية للسكان وهو ما يعني أنهم يملكون مالا قليلا مقارنة بحاجتهم إلى الإنفاق على شراء السلع أو الحصول على ضمانات لمشتريات مكلفة مثل السيارات والمساكن.

ويتوقع خبراء اقتصاد أن تتسارع وتيرة زيادة أسعار المستهلكين بسبب الفجوة بينها وبين مؤشر أسعار المنتجين، فضلا عن فقدان الليرة لقيمتها بشكل كبير طيلة السنوات الأخيرة ويمثل هذا السيناريو خطرا بالغا على تركيا وشركاتها ومستهلكيها الذين يعانون بالفعل.

وقالت وزارة التجارة الجمعة الماضي إن العجز التجاري التركي اتسع بواقع 1.04 في المئة على أساس سنوي إلى 2.89 مليار دولار في يونيو الماضي وفقا لنظام التجارة العام، بينما انخفض 11.4 في المئة إلى 21.16 مليار دولار في النصف الأول من العام الجاري.

وفي دليل على حجم الصعوبات التي تواجهها أنقرة قيام أردوغان بحث المستثمرين الأجانب في مارس الماضي على الثقة في الاقتصاد التركي بعد أيام من إقالة محافظ البنك المركزي الثالث في أقل من عامين، مما تسبب في اضطراب السوق.